**فهم السلف لمعنى المحكم والمتشابه**

***بحث فى : توحيد الصفات***

*إعداد / عادل محمد فتحي*

*قسم الدعوة وأصول الدين*

*كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية*

*شاه علم - ماليزيا*

*adel.mater@mediu.ws*

**خلاصة هذا البحث فى : دقة فهم السلف لمعنى المحكم والمتشابه**

**الكلمات الافتتاحيه : الحقيقه ، المحكم، المتشابه**

* **.*المقدمة***

**الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة دقة فهم السلف لمعنى المحكم والمتشابه**

* ***. موضوع المقالة***

والحقيقة أن الفهم السلفي لمسألة المحكم والمتشابه التي وردت في آية آل عمران، يتسم بالدقة ويتسق مع اعتقادهم في التوحيد، لا سيما في توحيد الصفات، فهم لما آمنوا بصفات حقيقية جاءت بها الأدلة السمعية، وفرقوا بين فهم المعنى الذي حواه اللفظ العربي وفهم الكيفية، وُفقوا في تفسير المحكم والمتشابه. فإذا كان المحكم هو المعلوم الواضح المعنى، وكان المتشابه عكس المحكم وهو المجهول الذي لا يعلم -على نحو ما تقدم- فإنهم يعتبرون معاني نصوص الصفات محكمات، والكيفية الغيبية فقط من المتشابهات التي لا يعلمها إلا الله.

أما إذا كان معنى النص معلومًا، والكيفية التي دلَّ عليها معلومة أيضًا، كانت الآية محكمة لأهل العلم على تفاوتهم في المعرفة والفهم، كما هو الحال في جميع آيات الأحكام، ولذلك -والله أعلم- سُميت نصوص التكليف بما تحويه من أحكامٍ أحكامًا؛ لوضوح معناها والعلم بكيفية أدائها. وإن كان المعنى معلومًا والكيف مجهولًا، كان النص محكمَ المعنى متشابه الكيف، وإذا قيل في عرف السلف: هذا النص متشابه، فَيُحمل على هذا المعنى، أي: أنه متشابه باعتبار الكيف لا المعنى، كما قال الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله- فإن احتج مبتدع أو زنديق بقول الله : {ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ} [القصص: 88] ونحو هذا من متشابه القرآن.

وكما روى أبو القاسم بسنده عن سليمان بن يسار، أن رجلًا من بني غنيم يقال له صبيغ بن عسل، قَدِمَ المدينة وكانت عنده كتب، فجعل يسأله من متشابه القرآن، فبلغ ذلك عمر، فبعث إليه، وقد أعد له عراجين النخيل، فلما دخل عليه جلس، قال: "مَن أنت؟ قال: أنا عبد الله بن صبيغ، قال عمر:، وأنا عبد الله عمر وأومأ عليه فجعل يضربه بتلك العراجين، فما زال يضربه حتى شَجَّه، وجعل الدم يسيل عن وجهه، فقال: حسبك يا أمير المؤمنين، فقد والله ذهب الذي أجد في رأسي".

ويقول ابن بطة العكبري: "فالجهمي ينكر أن المؤمنين يرون ربهم في القيامة، فإذا سئل عن حجته في ذلك نزع بآيات من متشابه القرآن".

فهؤلاء جميعًا يقصدون بمتشابه القرآن ما يؤدي الخوض فيه إلى الضلال من جهة التجهم على وجه الغيبيات، وتصوير ما فيها من الكيفيات، وتمثيلها من خلال الأقيسة التي تحكم سائر المخلوقات، أو القول بتعطيل الصفات، أو تأويلها على غير مراد الله من الآيات، والنتيجة التي نصل إليها من هذه الرؤية، أن القرآن جميعه محكم المعنى؛ لقوله -تبارك تعالى- عن جميع آيات القرآن: {ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ} [هود: 1] أي: أحكمت باعتبار المعنى، فليس في القرآن كلام بلا معنى.

أما من جهة الكيفية التي دلت عليها الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، فبعضها محكم معلوم، وبعضها متشابه مجهول، وهذا المقصود بقول الإمام مالك -رحمه الله-: "الاستواء معلوم، والكيف مجهول"، وهو المعنى المشار إليه في قوله تعالى: {ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ}، فلو سأل سائل عن استواء الله الذي ورد في قوله تعالى: {ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ} [طه: 5] هل هو من المحكمات أم من المتشابهات؟ قيل له: الاستواء محكم المعنى، متشابه الكيف.

فما عاينه الإنسان من الكيفيات التي تتعلق بالمخلوقات، والتي دلت عليها ألفاظ الآيات ككيفية أداء الصلاة والزكاة والصيام وأفعال الحج، وما شابه ذلك، فهذا محكم المعنى والكيفية، فلو سأل مسلم أعجميًّا لا يعرف العربيةَ عن معنى الصلاة في قوله تعالى: {ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ} [البقرة: 3] لقيل له بلسانه: الصلاة أقوال وأفعالٌ، مفتتحة بالتكبير، ومختتمة بالتسليم، فيسأل عن كيفية أدائها؟ فيقال له: أمرنا رسول اللَّه  بأن نحاكيه تمامًا في الكيفية، فقال مبينًا ذلك في بعض الأحاديث النبوية: ((صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلاةُ، فَلْيُؤَذِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، وَلْيَؤُمَّكُمْ أَكْبَرُكُمْ)).

أما إذا كان المعنى معلومًا، والكيف الذي دل عليه المعنى مجهولًا، كانت الآية من المتشابه باعتبار الكيف لا بالمعنى، كما في جميع الأخبار والنصوص التي وردت في وصف عالم الغيب، فالجنة مثلًا سمعنا عن وجود ألوان النعيم فيها، وأخبرنا اللَّه بذلك في كتابه وسنة نبيه  وعلى الرغم من ذلك، قال رسول اللَّه  عن كيفية ألوان النعيم فيها: ((قَالَ اللَّهُ: أَعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ، فَاقْرَءُوا إِنْ شِئْتُمْ: {ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ})).

فتأمل قولَه: ((مَا لا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلا أُذُنٌ سَمِعَتْ)) ماذا يعني؟ هل يعني معنى الآيات والنصوص التي وردت عن وصف الجنة، أم الكيفية التي دلت عليها؟

فإن قيل المعنى، فخطأ؛ لأننا سمعنا به في الكتاب والسنة، كما أن المعنى لا يرى بعين البصر، وإنما يُدرك بعين البصيرة، وإن قيل: الكيف، فصواب لأننا لم نره ولم نرَ له مثيلًا.

فالمتشابه كيفية الموجودات في الجنة، لا المعنى الذي يدل عليها، وعلى ذلك فجميع آيات الصفات محكمة المعنى، متشابهة في الكيفية فقط، فلا يدخل في المتشابه معاني الآيات التي وصف اللَّه بها نفسه، كما اعتقد الخلف ذلك في مذهب السلف، وإلا لكانت الآيات بلا معنى، وكانت ألفاظها معطلة عن الهداية والبيان، فقوله تعالى: {ﮢ ﮣ} أي: باعتبار الكيف لا المعنى.

وجميع آيات القرآن لها معنى معلوم عند الراسخين في العلم، حسب اجتهادهم في تحصيله، وعليه جاء قول ابن عباس > في آية آل عمران: "أنا من الراسخين في العلم".

فالمتشابه هو الذي استأثر اللَّه بعلمه من الأمور الغيبية التي لا يعلمها إلا هو، والتي أخبرنا بها في كتابه، ومن ثَمَّ فإن القرآن كله محكم باعتبار المعنى الذي دلَّ عليه اللفظ، وباعتبار الكيفية، ففيه المحكم والمتشابه، قال ابن تيميه -رحمه الله- معقبًا على قوله تعالى: {ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ} [ص: 29] وهذا يعم الآيات المحكمات والآيات المتشابهات، وما لا يعقل له معنى لا يتدبر.

وقال أيضًا في قوله تعالى: {ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ} [محمد: 24]: فلم يستثن شيئًا منه نهى عن تدبره، واللَّه ورسوله  إنما ذم من اتبع المتشابه ابتغاءَ الفتنة وابتغاء تأويله، فأما مَن تدبر المحكم والمتشابه كما أمر اللَّه، وطلب فهمه ومعرفة معناه، فلم يذمه اللَّه بل أمر بذلك ومدح عليه.

وقد ذكر أن الصحابة والتابعين لم يمتنع أحد منهم عن تفسير آية من كتاب اللَّه، أو قال: هذه من المتشابه الذي لا يعلم معناه، ولا قال قط أحد من سلف الأمة ولا من الأئمة المتبوعين: إن في القرآن آيات لا تعلم معناها ولا يفهمها رسول اللَّه  ولا أهل العلم والإيمان جميعهم، وإنما قد ينفون علم بعض الناس وهذا لا ريب فيه.

ويذكر ابن القيم -رحمه الله- أننا لو قلنا كما قال الخلف: إن قوله تعالى: {ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ} يتناول المعنى، يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص ولا الصحابة والتابعون لهم بإحسان، ثم يقرءون كلامًا لا يعقلون معناه، فهم متناقضون أفحشَ تناقضٍ، فإنهم يقولون: النصوص تجري على ظاهرها وتأويلها باطل، ثم يقولون: لها تأويل لا يعلمه إلا الله، وقول هؤلاء باطل، فإن الله سبحانه أمر بتدبر كتابه وتفهمه وتعقله، وأخبر أنه بيان وهدًى وشفاء لِمَا في الصدور، وحاكم بين الناس فيما اختلفوا فيه. ومن أعظم الاختلاف اختلافهم في باب الصفات والقدر والأفعال، واللفظ الذي لا يعلم، لا يحصل به حكم ولا هدى ولا شفاء ولا بيان.

وهؤلاء لم يفهموا مراد السلف بقولهم: لا يعلم تأويل المتشابه إلا الله، فإن التأويل في عُرف السلف، المراد به الحقيقة التي يئول إليها الكلام، كالتأويل في مثل قوله تعالى: {ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ} [الأعراف: 53]، وكقوله تعالى: {ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ} [يوسف: 100]، فتأويل الكلام الطلبي هو نفس فعل المأمور به والمنهي عنه، تأويله تنفيذُه، كما قالت عائشة <: ((كَانَ النَّبِيُّ  يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي؛ يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ)).

وأما تأويل ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر فهو وقوعه، وهو نفس الحقيقة التي أخبر الله عنها، وذلك في حق الله وكنه ذاته وصفاته التي لا يعلمها غيره، ولهذا قال مالك وربيعة: "الاستواء معلوم والكيف مجهول".

وفي رده على الخلف في زعمهم أن آيات الصفات من المتشابه الذي لا يعلم معناه إلا الله، يذكر ابن القيم أن التشابه والإحكام نوعان: تشابه وإحكام يعم الكتاب كله، وتشابه وإحكام يخص بعضه دون بعض، فإن أردتم بتشابه آيات الصفات النوع الأول، فَنَعَمْ، هي متشابهة غير متناقضة يشبه بعضها بعضًا، وكذلك آيات الأحكام، وإن أردتم أنه يشتبه المراد بها بغير المراد، فهذا وإن كان يعرض لبعض الناس، فهو أمر نسبي إضافي، فيكون متشابهًا بالنسبة إليه دون غيره، ولا فرق في هذا بين آيات الأحكام وآيات الصفات، فإن المراد قد يشتبه فيهما بغيره على بعض الناس دون بعض، وقد تنازع الناس في المحكم والمتشابه تنازعًا كثيرًا، ولم يعرف عن أحد من الصحابة قط أن المتشابهات آيات الصفات، بل المنقول عنهم يدل على خلاف ذلك، فكيف تكون آيات الصفات متشابهة عندهم وهم لا يتنازعون في شيء منها، وآيات الأحكام هي المحكمة، وقد وقع بينهم النزاع في بعضها؟

والمقصود أنه لا يجوز أن يكون الله أنزل كلامًا لا معنى له، ولا يجوز أن يكون الرسول  وجميع الأمة لا يعلمون معناه كما يقول ذلك مَن يقوله من المتأخرين، وهذا القول يجب القطع بأنه خطأ، سواء أكان مع هذا تأويل القرآن لا يعلمه الراسخون، أو كان للتأويل معنيان يعلمون أحدهما ولا يعلمون الآخر.

وعلى هذا المنهج السلفي لفهم المحكم والمتشابه، يمكن تفسير آية آل عمران، بأن الله يخبر أن في القرآن آيات محكمات: {ﮟ ﮠ ﮡ}، أي: بينات واضحات الدلالة، لا التباس فيها على أحد، سواء من جهة المعنى أو الكيفية، وهي أصل الدين وقوام العبودية، وتتمثل في الأحكام الشرعية الدينية، فلا بد من وضوحها وبيان معانيها، ولا بد من وصف كيفيتها لسائر الناس، دون اشتباه أو التباس، فهنَّ حجة الرب وعصمة العباد، ودفع خصوم الباطل، ليس لهن تصريف ولا تحريف عما وضعهن عليه، وفي هذا يقول ابن عباس {: "المحكمات ناسخه وحلاله وحرامه، وحدوده وفرائضه، وما يؤمر به ويعمل به". وكذا روي عن عكرمة ومجاهد وقتادة والضحاك ومقاتل بن حيان والربيع بن أنس والسدي أنهم قالوا: "المحكم الذي يعمل به".

{ﮢ ﮣ} كآيات الصفات من حيث اشتراك الألفاظ والكلمات عند تجردها عن الإضافة والتخصيص والتركيب، لا من حيث المعنى المراد، ابتلى الله فيهن العباد كما ابتلاهم في الحلال والحرام، ألا يصرفن إلى الباطل، ولا يحرفن عن الحق، ولهذا قال الله تعالى: {ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ}، أي: ضلال وخروج عن الحق إلى الباطل، {ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ}، إنما يأخذون منه بالمتشابه الذي يمكنهم أن يحرفوه إلى مقاصدهم الفاسدة، ويُنزلوه عليها، {ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ} أي: تحريفه على ما يريدون.

روي عَنْ عَائِشَةَ < أنها قَالَتْ: ((تَلا رَسُولُ اللَّهِ  هَذِهِ الآيَةَ: {ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ} قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ : إِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ، فَاحْذَرُوهُمْ)).

وقوله تعالى: {ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ}، يجب الوقف ها هنا، إذا كان المقصود هو العلم بكيفية الحقائق الغيبية وكيفية الصفات الإلهية، فلا يَعلم ذلك إلا الله، ويجوز الوقف على قوله سبحانه: {ﯚ ﯛ ﯜ} إذا كان المقصود هو العلم بمعاني الآيات القرآنية؛ سواء المتعلقة بالخالق أو المخلوق، وكذلك كيفية أداء الأحكام الشرعية، أو كيفية ما دلَّت عليه الآيات في الأخبار عن سائر المخلوقات في الدنيا. قال ابن كثير: وأما إن أريد بالتأويل التفسير والبيان والتعبير عن الشيء، فالوقف على قوله: {ﯚ ﯛ ﯜ}؛ لأنهم يعلمون ويفهمون ما خُوطِبوا به بهذا الاعتبار، وإن لم يحيطوا علمًا بحقائق الأشياء على كنه ما هي عليه.

**المراجع والمصادر**

1. **تقي الدين أحمد عبد الحليم بن تيمية ، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب/ عبد الرحمن بن قاسم، المدينة المنورة، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف, عام 1416هـ.**
2. **علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي ، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق د/ عبد الله التركي وشعيب الأرنؤوط، بيروت، الطبعة العاشرة مؤسسة الرسالة، 1417هـ.**
3. **محمد بن خليفة التميمي ، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ، الرياض، مكتبة أضواء السلف الطبعة الأولى، 1419هـ.**
4. **محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ،الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، الرياض، دار العاصمة، 1998م.**
5. **محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ، اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، دار الكتب العلمية, 2003م.**
6. **هبة الله بن الحسن اللالكائي ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق ، أحمد سعد حمدان، الرياض، دار طيبة، 1982م.**
7. **محمد بن إسحاق بن خزيمة ، كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل ، تحقيق: عبد العزيز الشهوان، الرياض، دار الرشد للنشر والتوزيع،1987م.**
8. **محمد ناصر الدين الألباني ، مختصر العلو للعلي الغفار ، المكتب الإسلامي، 1980م.**
9. **محمد بن صالح بن عثيمين ، القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، تحقيق: أشرف عبد المقصود، القاهرة، مكتبة السنة، 1993م.**
10. **إبراهيم البريكان ، القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف ، الدمام، دار ابن القيم، 2004م**
11. **عمر سليمان الأشقر ، الأسماء والصفات في معتقد أهل السنة والجماعة، الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع، 1992م.**
12. **أحمد عبد الرحمن القاضي ، مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات "عرض ونقد"، الرياض، دار العاصمة، 1995م.**
13. **عبد الرحيم السلمي ، حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين، الرياض، دار المعلمة للنشر والتوزيع، 2000م.**